



الهدف السابع عشر

# عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



إصدار أكتوبر 2026م



## مقدمة:

في ظل التوجهات العالمية المتسارعة نحو تحقيق التنمية المستدامة، تبرز الشراكات والتعاون الدولي وتوافر البيانات والإحصاءات كعوامل أساسية لدعم مسيرة التنمية وتعزيز أثرها. ويأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير التي ترصد واقع سلطنة عُمان في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يسلط الضوء على الهدف السابع عشر "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، والذي ينص على: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدام.

كما يستعرض التقرير واقع المؤشرات المرتبطة بهذا الهدف، ويتابع مستوى التقدم المحرز في غاياته المختلفة، بما يسهم في تعزيز فهم الجهود الوطنية المبذولة وتحديد فرص التطوير المستقبلية نحو تحقيق برنامج التنمية المستدامة 2030.

## أولاً/ الغاية 1.17:

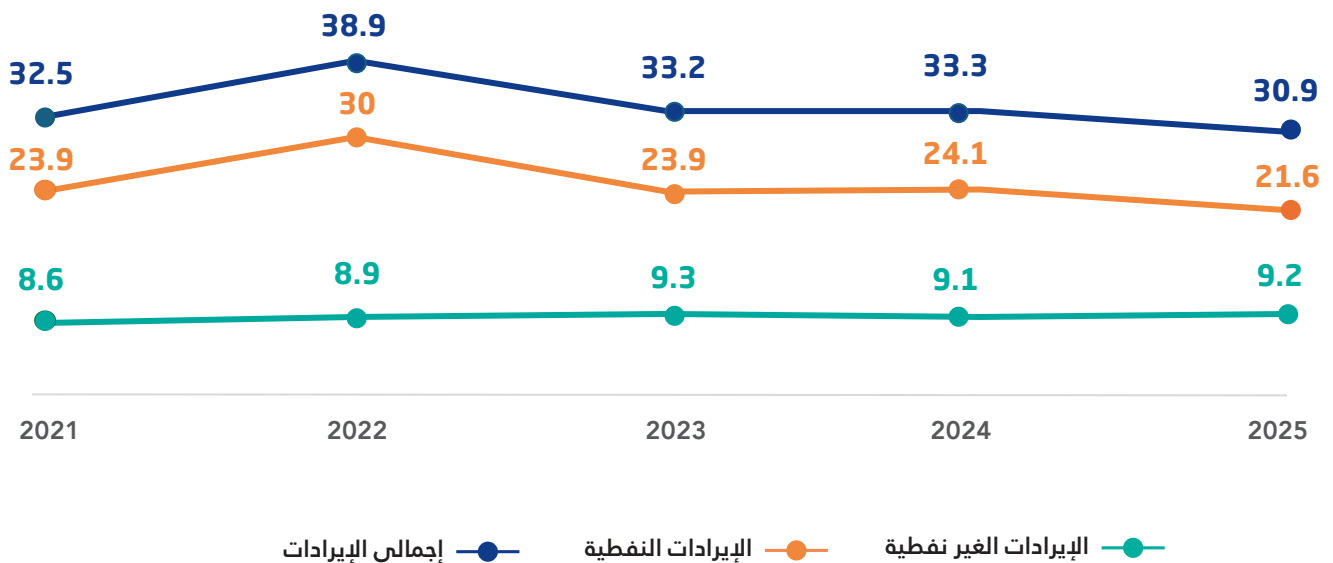
تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

## المؤشر 1.1.17

## مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر.

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المالية المحلية من خلال رصد نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس كفاءة توليد الإيرادات لدعم التنمية وتمويل الخدمات العامة. وفي سلطنة عُمان، سجلت الإيرادات أعلى قيمة لها والبالغة 38.9% خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025م.

الشكل 1: نسبة الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%):

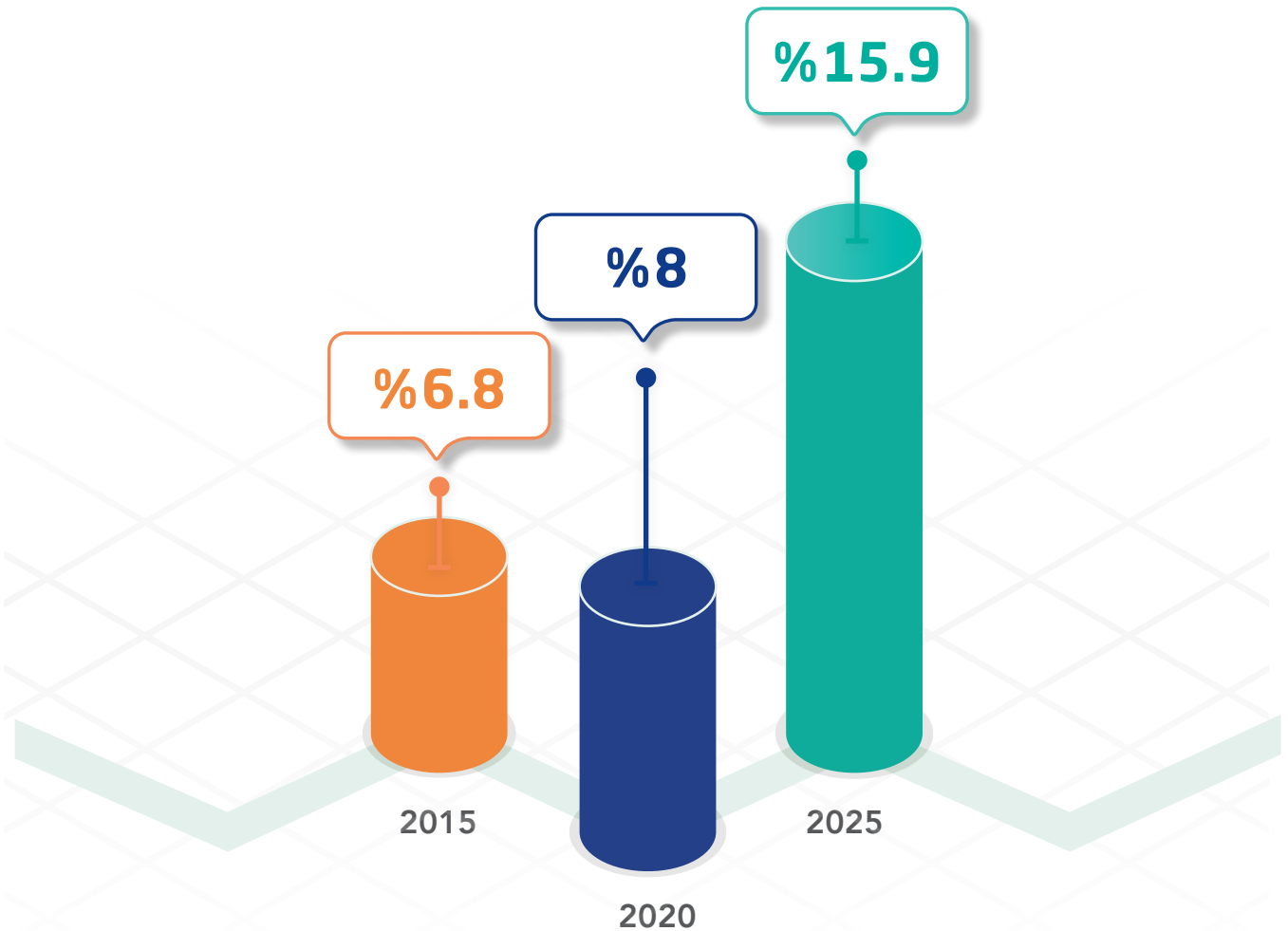


## المؤشر 2.1.17

## نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية.

يبرز هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على الاعتماد على مواردها الضريبية في تمويل الإنفاق العام. شهدت نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب في سنة 2025م 15.9% ، مما يعزز جهود الموارد المحلية وزيادة مساهمة الإيرادات الضريبية في دعم الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية.

الشكل 2: نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية خلال الفترة الزمنية من 2015-2025م:



## ثانياً / الغاية 3.17:

حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

## المؤشر 2.3.17

## حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

يقيس المؤشر حجم التحويلات الشخصية الواردة من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، ويعكس أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر التمويل الخارجي الداعمة للتنمية الاقتصادية.

تشير بيانات سلطنة عُمان إلى أن نسبة التحويلات الشخصية الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 0.0356% في عام 2025م، مما يوضح مساهمة هذه التدفقات المالية في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الموارد المالية للأفراد والأسر.

الشكل 3: نسبة التحويلات المالية ( بالدولار الأمريكي ):



## ثالثاً / الغاية 17.6:

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

## المؤشر 1.6.17

## الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة.

هو مؤشر يقيس عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت للإنترنت لكل 100 نسمة بحسب سرعة الاتصال، ويعكس مستوى تطور البنية الرقمية وإتاحة خدمات الإنترنت عالية السرعة. وتشير بيانات سلطنة عُمان لعام 2025م إلى أن إجمالي قيمة المؤشر بلغ 11.17 اشتراكاً لكل 100 نسمة. بما يدعم التحول الرقمي، ويعزز الوصول إلى المعرفة والتقنيات الحديثة، ويسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

الشكل 4: الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة:



المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

## رابعاً / الغاية 17. 8:

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## المؤشر 1.8.17

## نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.

هو مؤشر يقيس نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت، ويعكس مدى انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية بين السكان. وتُظهر بيانات سلطنة عُمان تحسناً ملحوظاً في هذا المؤشر على مستوى المحافظات في عام 2024، حيث بلغت النسبة 99% في 4 محافظات وهن: مسقط ومسندم والبريمي والوسطى، بينما سجلت شمال الشرقية أدنى نسبة اشتراك حيث بلغت 95%، مما يؤكد نجاح الجهود المبذولة في تعزيز البنية الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الإلكترونية ودعم التحول الرقمي والتنمية المستدامة.

الشكل 5: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت حسب المحافظات في عام 2024م:

|       |              |
|-------|--------------|
| 99 %  | مسندم        |
| 99 %  | البريمي      |
| 97 %  | شمال الباطنة |
| 97 %  | جنوب الباطنة |
| 99 %  | مسقط         |
| 97 %  | جنوب الشرقية |
| 95 %  | شمال الشرقية |
| 96 %  | الداخلية     |
| 100 % | الظاهرة      |
| 99 %  | الوسطى       |
| 98 %  | ظفار         |

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات- استطلاع قياس النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في قطاع الأسر والأفراد.

## خامساً / الغاية 11.17:

تعزيز إتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة.

## المؤشر 1.11.17

## حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية.

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الدولة في التجارة العالمية من خلال رصد حصتها من إجمالي الصادرات العالمية للسلع والخدمات.

حققت سلطنة عُمان في عام 2025م حصة بلغت 0.230% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، مقابل 0.061% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية. ويشير ذلك تنويع القاعدة الاقتصادية في سلطنة عمان وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الشكل 6: حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية (2021-2025)م:

0.061%

الصادرات الخدمية العالمية

0.230%

الصادرات السلعية العالمية

| السنة | نصيب الصادرات من التجارة السلعية العالمية (%) | الحصة العالمية لصادرات الخدمات (%) |
|-------|-----------------------------------------------|------------------------------------|
| 2021  | 0.193                                         | 0.035                              |
| 2022  | 0.264                                         | 0.046                              |
| 2023  | 0.249                                         | 0.073                              |
| 2024  | 0.266                                         | 0.064                              |
| 2025  | 0.230                                         | 0.061                              |

## سادساً / الغاية 14.17:

### تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة

#### المؤشر 1.14.17

### عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.

يعتمد هذا المؤشر على إطار مركب يغطي عدة مجالات رئيسية هي: الالتزام السياسي، والتخطيط طويل الأجل، والتنسيق بين الجهات الحكومية، والمشاركة المجتمعية، والمواءمة بين مستويات الحكومة، والمتابعة والتقارير، وتمويل اتساق السياسات.

وتُفسَّر قيم المؤشر على أساس وجود أو عدم وجود الآليات المؤسسية في المجالات الآتية الذكر؛ حيث تشير القيمة (1) إلى توافر الآلية أو استيفاء المعيار المطلوب، بينما تشير القيمة (0) إلى عدم توافرها.

وقد حققت سلطنة عُمان قيمة (1) للمؤشر في عام 2025م، مما يدل على وجود آليات وأطر مؤسسية داعمة لتعزيز اتساق السياسات ومواءمة الخطط والبرامج الوطنية مع مستهدفات التنمية المستدامة.

الشكل 7: الآليات المؤسسية لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة:



## سابعاً / الغاية 17.18:

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2030.

## المؤشر 17.18.2 و 17.18.3:

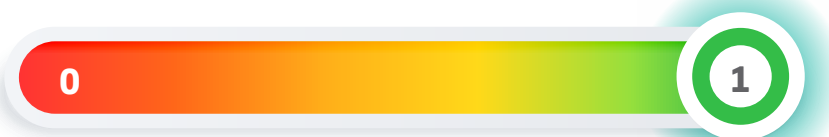
## عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

يقيس هذا المؤشر مدى امتلاك الدول لخطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، و بالنسبة لسلطنة عُمان، فهي من الدول المصادقة على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، و لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني و هي :

- قانون الإحصاء والمعلومات.
- الاستراتيجية الوطنية للبيانات.
- الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات 2030.

وقد حققت سلطنة عُمان تقدماً في هذا المجال من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات الإحصائية الوطنية الممولة حكومياً، من أبرزها التعداد الإلكتروني العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020م والتعداد الزراعي لعام 2024م، ومسح الدخل والنفاق لعام 2025م باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الشكل 8: التشريعات الإحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية:



قيمة المؤشر  
لسلطنة عُمان

## ثامناً / الغاية 19.17:

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة  
تكمّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030.

### المؤشر 2.19.17

**نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن  
في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة 100 في المائة في  
تسجيل المواليد ونسبة 80 في المئة في تسجيل الوفيات.**

يقيس هذا المؤشر مدى توافر البيانات السكانية والحيوية اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتكون المؤشر من شقين رئيسيين: أولهما إجراء تعداد سكاني وسكني مرة واحدة على الأقل خلال فترة عشر سنوات، وثانيهما كفاءة نظام التسجيل المدني من خلال تحقيق تسجيل كامل للمواليد وتسجيل ما لا يقل عن 80 % من الوفيات.

حققت سلطنة عُمان المتطلبات اللازمة للمؤشر من خلال تنفيذها للتعداد الإلكتروني للسكان والمنشآت لعام 2020م.

ويعكس هذا الإنجاز إلى تطبيق آليات للمتابعة والرصد وتعزيز المشاركة والتكامل بين مستويات الإدارة المختلفة.





المركز الوطني  
للإحصاء  
والمعلومات  
تعزيز المعرفة  
سلطنة عُمان



طبعت بمطابع المركز